

جلسة السياسات العامة

"تداعيات استمرار حالة الانقسام الداخلي على الواقع الفلسطيني والنظام السياسي"

الحضور (مع حفظ الألقاب): ليلي فيضي، علي جرباوي، هاني المصري، تفيدة جرباوي، نبيل قسيس، وفاء عبد الرحمن، نائلة عايش، فجر حرب، سهام البرغوثي.
طاقم "مفتاح": بيسان أبو رقطي، ناهد أبو سنينة، أروى جابر، معاذ بكري، شادي أبو عياش.

مقدمة:

لا زالت تأثيرات الانقسام الداخلي الفلسطيني بادية على مجمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ أصبح إنهاء الانقسام وتبعاته محورا أساسيا في التحركات والمواقف السياسية للأطراف الفلسطينية على المستويات الداخلية والإقليمية، فيما لا زالت تبعات هذا الانقسام تتفاعل على المستوى الداخلي والإقليمي والخارجي، في وقت طغت جهود الحوار لإعادة الوحدة ورأب الصدع الداخلي الفلسطيني على مجمل التحركات السياسية والحزبية في الفترة السابقة، وما تخللها من جهود عربية وخاصة مصرية في قيادة هذه الجهد، بينما تضاربت مصالح ورؤى الأطراف الفلسطينية في كيفية إنهاء الانقسام، لاسيما حول عديد من الملفات المطروحة على طاولة الحوار من أبرزها ملفات الحكومة وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية والأجهزة الأمنية.

وكان لاستمرار حالة الانقسام خاصة في ظل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والفترة التي تلتها، تأثير على التجاذبات والمواقف الإقليمية والدولية، وخاصة فيما يتعلق بأموال عملية إعادة اعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة لتصبح هذه العملية بمثابة معضلة أخرى يحول الانقسام دون بدءها، حيث بات كل طرف من أطراف الصراع الداخلي يشدد على أحقيته في الإشراف على إعادة الاعمار، مما اجل انطلاق عملية الاعمار ليصبح تفعيل هذا الملف مرتبط بالمحصلة النهائية بالوصول لاتفاق فلسطيني داخلي بين طرفي الصراع.

وتجلت تأثيرات استمرار الانقسام على الوضع الفلسطيني، مع صعود اليمين الإسرائيلي، كنتيجة لما أفرزته الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية الأخيرة، ما انعكس على العملية السياسية سلبا في ظل الشروط الإسرائيلية الجديدة المتشددة تجاه المفاوضات مع الجانب الفلسطيني والالتزام بالرؤية الدولية لحل الصراع على أساس حل الدولتين، في حين اضعف الانقسام كما كان الحال قبل الانتخابات الإسرائيلية الموقف الفلسطيني، وقدم ذريعة إضافية لحكومة بنيامين نتنياهو الراضة للرؤية الدولية للحل على أساس الدولتين.

وتتشابك عدة ملفات معا مع ملف الانقسام، لاسيما ملفات المعابر والتهدئة وصفقة تبادل الأسرى مع الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط والوفاق الوطني وأموال الدعم وإعادة الاعمار، وهي كلها ملفات متصلة ببعضها وذات أبعاد محلية وإقليمية لا سيما مصرية وإسرائيلية بشكل مباشر خاصة ملفي المعابر والجندي الإسرائيلي، وعربية وإقليمية ودولية أخرى بشكل غير مباشر.

تداعيات استمرار حالة الانقسام محليا وإقليميا ودوليا

رغم تزايد الدعوات لتحقيق الوفاق الفلسطيني في شطري الوطن وتعالى الأصوات فلسطينيا وعربيا وحتى دوليا لتحقيق ذلك، سيما الأمين العام للأمم المتحدة إلى جانب الاتحاد الأوروبي وأطراف دولية وعربية أخرى، وكذلك في أوساط المجتمع المدني والمؤسسات والأحزاب والفصائل، والتي تنوعت دعواتها إلى تحقيق هذا الوفاق تارة لمواجهة السياسات الإسرائيلية وتارة أخرى للتصدي لاستحقاقات إعادة الإعمار في قطاع غزة وكذلك الاستحقاقات الانتخابية البرلمانية والرئاسية الفلسطينية، إلا أن أي من هذه الرغبات والدعوات لم تترجم على أرض الواقع، إذ باتت مجمل الملفات المطروحة على طاولة الحوار محل خلاف، فلا اتفاق على أي منها قد خرج إلى النور بعد، في مؤشر على مدى عمق الخلاف رغم المحاولات والمبادرات المحلية والمصرية للتوصل إلى حد أدنى من التوافق.

أما ميدانيا، فبالرغم من بدء جلسات الحوار والدعوات المتبادلة لتهيئة الأجواء لإنجاحه، إلا أن استمرار حملات الاعتقال والتعرض لأنصار فتح في قطاع غزة، وكذلك تضيق الأجهزة الأمنية على نشاط حماس في الضفة وإن بحدّة أقل، بقيت حالة سائدة، فيما استمرت الحملات الإعلامية المتبادلة، وإن كانت أقل وطأة عما كانت عليه، في وقت كانت المعاناة الأكبر من جراء استمرار هذه الحالة وخاصة لما لها من تبعات على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بادية على المواطنين في قطاع غزة، في حين أصبحت السياسات التي تتبعها حماس في القطاع تتعزز وتأخذ شكلا مؤسستيا في ظل تعزز سيطرة الحركة على القطاع وشؤون المواطنين فيه.

واستمر الانقسام في تعطيل للعمل البرلماني الفلسطيني، إذ شهدت الساحة السياسية الداخلية غياب ملحوظ لأي نشاط برلماني رسمي خلال فترة الانقسام، وإن كانت هناك مبادرات للعمل البرلماني بحده الأدنى في الضفة الغربية، وعمل تشريعي في قطاع غزة مشكك في قانونيته وجدواه، تمارسه كتلة حماس البرلمانية.

وعلى الصعيد الحكومي، فإن مصير الحكومة الحالية بقي مرهون باتفاق المتحاورين في القاهرة، فيما جاءت الاستقالة التي قدمتها حكومة د.سلام فياض لتمثل دعما رمزيا لجهود الحوار، إلا أنها استمرت في تولي مهامها في انتظار ما قد تؤول إليه هذه الجلسات الحوارية.

وإقليميا، جاءت مقررات القمم العربية في الدوحة وما سبقها من أخرى اقتصادية في الكويت واجتماع آخر في الدوحة، داعمة ومؤيدة لجهود تحقيق الوفاق الوطني الفلسطيني لإنهاء حالة الانقسام التي تباينت مواقف الدول العربية في تحميل مسؤولية أي طرف عنها، في حين أبقّت الدول العربية على تربع مصر على رعاية ومتابعة هذا الملف بالإنابة عن الدول العربية، كما أن محاولات التلميح بضرورة دخول أكثر من طرف عربي على خط رعاية الحوار الفلسطيني الداخلي إلى جانب القاهرة، لم تفلح حيث احتفظت مصر وبتفويض عربي رسمي بهذه المهمة، فيما استمرت وإن بحدّة أقل، الاصطفافات العربية والإقليمية، والتي كان لها تأثيرات على مواقف الأطراف المحلية مما أسهم في تعميق الانقسام الذي بات يمثل في إحدى أوجهه انعكاسا للتنافس والصراع الإقليمي العربي، وتحديدا بين معسكر مصر والسعودية والأردن الداعم للسلطة الوطنية والرئيس محمود عباس، ومعسكر سوريا وقطر المدعوم إيرانيا والداعم لحركة حماس.

أما بالنسبة لإسرائيل، فقد بات استمرار الانقسام يشكل الذريعة المثلى لحكومة بنيامين نتنياهو ووزير خارجيته أفيغدور ليبرمان الرفض لأية علاقة مع الفلسطينيين والعرب تقوم على أرضية التفاوض للوصول إلى حل سياسي وسلام شامل، إذ أن استمرار الانقسام بات من أبرز المبررات التي تنتزع بها هذه الحكومة التي بدأت تواجه بمعارضة دولية وخاصة أوروبية وأميركية لمواقفها من العملية السياسية، فاتخذت مما أسمته غياب الشريك الفلسطيني، وبضعف السلطة الوطنية الفلسطينية، وسيلة للتهرب من الاستحقاق السياسي، بينما شرع نتنياهو في

العمل على تحويل الأنظار عن المسار السياسي عبر التلميح بما اسماء السلام الاقتصادي أو تنمية الفلسطينيين اقتصاديا، واعتباره الملف الثاني من حيث الأولوية لإسرائيل بعد ملف "الخطر الإيراني".

ولأن ملف الجندي الإسرائيلي المحتجز في قطاع غزة جلعاد شاليط، مرتبط بالحالة في القطاع، فإن إسرائيل لن تقدم على فتح المعابر دون الإفراج عنه، وإن كانت المؤشرات تدل على أن حكومة نتنياهو ليست مستعجلة في إنهاء هذا الملف وانجاز صفقة تبادل الأسرى، فيما تسعى حماس وإسرائيل إلى الإبقاء على حالة التهدة في قطاع غزة لما للطرفين من مصلحة موضوعية في ذلك حاليا.

السيناريوهات المستقبلية

إن أحدا لا يريد أن يتحمل مسؤولية فشل الحوار، حيث المتحاورون يخشون أن يتحملوا نتيجة فشل الحوار، فيما مصر لا تريد أن يفشل الحوار القائم برعايتها وعلى أرضها، لذا فإن إحدى السيناريوهات المتوقعة على الصعيد الداخلي، تكمن في استمرار عملية الحوار دون التوصل لاتفاق يترجم على أرض الواقع إنه هذه الحالة، فيما قد يتطور الوضع من تحرك لإنهاء الانقسام إلى تحرك لإدارة هذه الانقسام، بينما التصورات الخاصة باستمرار وجود حكومتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في ظل لجنة عليا لإدارة الشأن الفلسطيني مطروحة هي أيضا. وعلى المستوى الشعبي فإن الخطر وخاصة في قطاع غزة يتهدد الشباب في ظل اليأس المحيق بهم وكذلك الخطر المحدق بدهور الثقافة المجتمعية في القطاع.

وهذا الانقسام قد يكون الدرع الواقي لإسرائيل في مواجهة الضغوط الدولية عليها للاعتراف والالتزام بالرؤية الدولية لحل الدولتين، فيما وقف تهريب السلاح إلى القطاع وإطلاق سراح الجندي شاليط، تمثلان تنضويان ضمن مجمل حجج إسرائيل للتعامل من استحقاقات العملية السياسية، وهي أيضا شروط أخرى لحكومة نتنياهو للتقدم على الصعيد السياسي وبالأخص رفع الحصار عن قطاع غزة.

وتسعى إسرائيل إلى تكريس هذا الانقسام عبر تثبيت واقع وجود دويلة في القطاع محاصرة، مع الإبقاء على الضفة الغربية فريسة الاستيطان لتتحول إلى معازل كنتونات، ومضاعفة أعداد وأحجام المستوطنات ومصادرة الأراضي في القدس، مما سيسهل تحقيق الأهداف الإسرائيلية الإستراتيجية.

الخيارات والبدائل:

محدودة هي الخيارات والبدائل الفلسطينية في ظل الانقسام الداخلي وصعود حكومة نتياهو اليمينية إلى سدة الحكم في إسرائيل، رغم ما تلوح في الأفق من بوادر ايجابية قادمة من واشنطن بفعل تغيير الإدارة الجمهورية وقدم إدارة باراك أوباما الديمقراطية، ألا أن تطورات الأوضاع الداخلية الفلسطينية لا بد وستتأثر بالتجاذبات والاصطفافات والمصالحات أو المشاحنات الإقليمية والعربية.

- **محليا:** لا زال الاتفاق بين فتح وحماس وكافة المتحاورين في القاهرة على حكومة وفاق وطني يعد أولوية وطنية، فيما إنهاء الانقسام يبقى مطلبا رسميا وشعبيا، إلا أن مراوحة الحوار في مكانه، يستلزم ضغوطا ربما تكون مصرية وعربية أو داخلية عبر التحركات الشعبية مصحوبة بجهود القوى السياسية الفلسطينية الأخرى.

وعلى أهمية التحرك الشعبي في وضع حد لهذا الانقسام، إلا أن الظروف الموضوعية لا تضمن إحداث مثل هذا التحرك، وذلك يعود لحالة الإحباط التي يشعر بها المواطن، فيما يبرز دور المجتمع المدني في الرقابة على الداء الحكومي ومساءلتها في ظل تعطل عمل المجلس التشريعي بفعل الانقسام.

- **سياسياً:** استمرار الحفاظ على استقلالية القرار الوطني وحمايته من التدخلات الخارجية أمر حيوي، فيما العمل على النقاط الإيجابية القادمة من الإدارة الأميركية الجديدة هام جداً، في ظل بوادر تبلور ضغط دولي ستتضح ملامحه مستقبلاً على الحكومة الإسرائيلية اليمينية بقيادة نتنياهو إن بقيت ترفض الرؤية الدولية والأميركية لحل الدولتين.

وأمام هذا المواقف المكشوفة لحكومة نتنياهو فإن الأجدى بالفلسطينيين التمسك بالحل الدولي القائم على أساس قرارات الشرعية الدولية وحل الدولتين، وإنهاء الاحتلال، وكذلك التشديد على مبدأ التبادلية في التعامل مع إسرائيل لجهة الاعتراف والالتزام بالشرعية الدولية وعملية السلام، لاسيما نتائج مؤتمر انابوليس وما سبقه من التزامات واتفاقيات، وكذلك إيصال هذا الموقف للمجتمع الدولي والأطراف الدولية المؤثرة لاسيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

في المقابل فإن سعي إسرائيل لتعزيز الانفصال سيتصاعد، عبر استمرارها بتنفيذ إستراتيجيتها الخاصة بتحويل الضفة الغربية إلى جزر وكتنونات وعزل القدس بجدار الفصل العنصري والمستوطنات والإبقاء على قطاع غزة محاصراً، لتقضي بذلك على أي فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة مترابطة على الأرض الفلسطينية جميعها.

التوصيات:

- 1- وضع إعادة الاعمار والوحدة كأولوية والحيلولة دون أن يصبح الحوار عملية مستمرة دون التوصل لنتائج ملموسة تنهي الانقسام وما نجم عنه، على طريق إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية يقول فيها الشعب كلمته، وكمقدمة للمباشرة بعملية إعادة الاعمار في قطاع غزة.
- 2- إحداث تحرك شعبي يسهم بشكل كبير في الضغط على الأطراف ووضع حد للانقسام، إلى جانب الضغط الواجب من القوى الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني في هذا الاتجاه.
- 3- العمل على إيجاد آلية للرقابة على الحكومة ومساءلتها، في ظل تعطل عمل المجلس التشريعي، وكذلك العمل على تطوير العمل المؤسساتي.
- 4- الالتفات إلى القضية الوطنية، وتركيز النقاش على سبل البحث في البرنامج الوطني لإنهاء الاحتلال وتقرير المصير، ومراجعة طريق التسوية بشكله الحالي، ووضع الخطط والسياسيات الكفيلة لمواجهة الحكومة الإسرائيلية اليمينية.
- 5- العمل على تفعيل الضغط الدولي على إسرائيل وحكومتها الحالية واستغلال الإشارات الإيجابية الأميركية تجاه العملية السياسية والتمسك بحل الدولتين، والتنسيق على المستويين العربي والدولي في هذا الإطار.
- 6- مراجعة ما تم تحقيقه خلال الفترة الماضية على الصعيد التفاوضي مع إسرائيل، والتشبيث بمبدأ تبادلية الالتزامات معها.